والانخراط في مساق فريقهم، ليظهر ما يريد بيانه مما حواه صدره، واستقر عليه رأيه، فشرع في هذا التفسير الذي قصد منه جمع كثير من العلم في كتاب صغير تسهيلاً وتقريباً، بعبارة مختصرة، بعد التمحيص والتدقيق، وحذف فضول القول والتطويل، وإضافة ما جادت به القريحة من الفوائد والنكت مما هو من بنات الصدر وينابيع الذكر، ثم عدم الإغفال عن إيضاح المشكلات وحلّ المقفلات ورفع الاحتمالات، وأخيراً التحقيق في الأقوال بطرح السقيم وتمييز الراجح القويم.

عقب ذلك شرع المصنف في بيان المنهج الذي سلكه في تصنيفه، وبين أنه قدم بين يدي تفسيره مقدمتين نافعتين، ليطلب من اللّه جعل عمله هذا خالصاً مبروراً، وليبدأ بأولى المقدمات التي جعلها في اثني عشر باباً.

المقدمة الأولى: وفيها اثنا عشر باباً.

هذا في الجملة وإلا فقد تعرض فيها لأكثر من عشرين موضوعاً، وأثبت ما يراه من القول دون أن يوغل في مناقشة الأراء أو يكثر من الأدلة.

وقد سودت المقدمة بأبوابها أكثر من عشرين صفحة، وكانت أولى الموضوعات المطروحة هو نزول القرآن.

الباب الأول: نزول القرآن على رسول اللّه ﷺ:

تحت هذه التسمية تعرض المصنف لأكثر من موضوع، فذكر أولاً مدة نزول الوحي على الرسول ﷺ في كلٍّ من مكة والمدينة، وسنّه ﷺ وقتئذٍ،

كما ذكر الاختلاف في أول القرآن وآخره نزولاً، فذكر الأقوال المروية في ذلك، ورجح كون صدر سورة العلق هو أول ما نزل، وسورة النصر آخر القرآن نزولاً، وتعرض لجمع القرآن فذكر قصة الجمع بعد وفات الرسول ﷺ، إلى جمع عثمان - رضي الله عنه - للمصاحف، ومصير المصاحف السابقة بعد هذا الجمع، وأكد أن ترتيب السور في المصحف العثماني إنما هو من فعل عثمان وزيد بن ثابت والذين كتبوا المصاحف، واستبعد كونها توقيفية مكتفياً بقوله: وذلك - أي القول بتوقيفيتها - تردُّه الآثار الواردة في ذلك.

ثم ذكر نقط المصحف وشكله ووضع الأعشار، وأول من فعله، والأقوال في ذلك. كما تعرض لأسماء القرآن وحصرها في أربعة أسماء جاعلاً البقية صفات، وذكر أصول تلك الأسماء واشتقاقاتها،كما وضح معنى السورة والآية.

الباب الثاني: في السورة المكية والمدنية:

ضمَّن المصنف هذا الباب خلاصة القول، وما يتعلق بالمكي والمدني، فعرَّف المكي ثم المدني، والمراد من هذا الاصطلاح، ثم ذكر أنَّ السور بهذا الاعتبار تنقسم أقساماً ثلاثة، مدنية، باتفاق، وهي اثنتان وعشرون سورة، ومختلف في مكيتها ومدنيتها، وهي ثلاث عشرة سورة وسماها، والبقية مكية باتفاق.

وأومأ إلى وقوع آيات مكية في سورة مدنية وكذا العكس، وهي قليلة مختلف فيها.

كما تعرض لذكر بعض خصائص وضوابط السور المكية والمدنية.

الباب الثالث: في المعاني والعلوم التي تضمنت القرآن:

هذا الباب خير شاهد على ما امتاز به المصنف من حسن العرض والتقسيم المقربان للفكرة، فلكي يبين العلوم التي تضمنها القرآن، أوضح أولاً أن المقصود الأعظم بالقرآن هو دعوة الخلق إلى عبادة اللّه، وذلك من خلال أمرين:

أولاهما: بيان العبادة التي هي العقائد والأحكام.

وثانيهما: البواعث الموصلة للعبادة. وهي الترغيب والترهيب.

هذا في الجملة، أما العلوم المتضمنة على التفصيل فهي على ما بينه المصنف سبعة علوم، **علم الربوبية** المثبِت لوجود الباري والاستدلال عليه بمخلوقاته، والتعريف بصفاته والتنزيه عما لا يليق به.

علم النبوة، المثبِت لنبوة الأنبياء - عليهم السلام - وكتبهم ولزوم الإيمان بهم.

علم المعاد، بإقامة البراهين على إثبات الحشر والدار الآخرة والحساب ونحو ذلك.

علم الأحكام بأنواعها، من واجب ومندوب وحرام ومكروه ومباح، ومتعلقاتها كالتي تتعلق بالأبدان أو الأقوال أو غير ذلك.

علم الوعد والوعيد المذكورين مقرونين في القرآن ليتبين أحدهما بالآخر.

علم القصص، وهي ذِكر الأخبار السابقة للعظة والعبرة، وغيرها من الفوائد، كما ذكر حكمة تكرار القصص في القرآن، وخاصة تلك التي جرت للأنبياء عليهم السلام.

الباب الرابع: في فنون العلم التي تتعلق بالقرآن:

وهي العلوم التي يحتاجها المفسر ليقدم على التكلم في تفسير كلام اللّه، وقد أوصلها بعضهم إلى خمسة عشر علماً[1] اقتصر المصنف على اثني عشر علماً.

وهي: **التفسير**، وهو العلم المقصود بذاته، **والقراءات**، **والأحكام**، **والنسخ**، **والحديث**، **والقصص**، **والتصوف**، **وأصول الدين**، **وأصول الفقه**، **واللغة**، **والنحو**، **والبيان**، وهي أدوات تعين على التفسير أو تتعلق به أو تتفرع منه.

وأوجز القول في توضيح كل فن من تلك الفنون، وبين معنى **التفسير وأنواعه والفرق بينه وبين التأويل**، والخلاف في ذلك، وصوب كون **التفسير**

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي: ٢/ ١٢٠٩، والزيادة والإحسان في علوم القرآن لابن عقيلة المكي: ٣/ ٩٧٩، تحقيق مصلح السامدي.

هو الشرح، **والتأويل** هو حمل الكلام على معنى غير المعنى الذي يقتضيه الظاهر بموجب اقتضى أن يحمل على ذلك، ويخرَّج على ظاهره.

انتقل عقب ذلك **للعلم الثاني وهو القراءات**، فبين منزلتها وأقسامها، وتعريف كل قسم، ثم ذكر أنه اعتمد في تفسيره على قراءة نافع لكونها القراءة المستعملة في الأندلس والمغرب، ولكونها قراءة أهل المدينة، وأنه يذكر من سائر القراءات ما فيه فائدة، من غير أن يلتزم هذا النهج دائماً خشية الإطالة، واكتفاءً بالمصنفات المتخصصة.

وفي **علم الأحكام** أشار إلى أن من العلماء من أوصل آيات الأحكام إلى خمسمائة آية، ثم ذكر بعض المصنفات في هذا الفن.

وفي الفن الرابع وهو النسخ، بين أن النسخ يختص الأحكام دون الأخبار، وأن أناساً قد صنّفوا فيه، كما أشار إلى أنه خص النسخ بحديث مستقل في مقدمته تحدث فيها عن قواعد النسخ.

والفن الخامس هو الحديث، ذكر ابن جزي أن المفسر يحتاج هذا الفن لأمرين وبينهما، ثم انتقل بعدها **لذكر القصص**، وأوضح أن الضروري منها ما يعتمد عليه التفسير، وما عدا ذلك زائد مستغنى عنه، كما عاب على المفسرين الذين أكثروا من ذكر القصص حتى ذكروا قصصاً لا يجوز ذكرها بأية حال.

أعقب ذلك الحديث عن فن التصوف، ومدى تعلقه بالقرآن، ثم بين أن من القوم من تكلم في التفسير فكان منهم المحسن المجيد الذي وصل بنور

البصيرة إلى دقائق المعاني، والمسيء المتوغل في الباطنية الذي حمل القرآن على ما لا تقتضيه اللغة، وذكر أن واحداً من القوم وهو السلمي قد جمع في تفسيره الغث والسمين من كلام القوم، فخلط بين الحق والباطل، ثم ختم الحديث بذكر بعض ما أسماه مقامات التصوف كالشكر والتوبة والتقوى...إلخ.

وما ذكره المصنف من حاجة المفسر إلى هذا الفن بعيد متكلَّف فيه، فقد أقحمه المصنف في هذا الموضع إقحاماً، فكم من عَلَمٍ كان مرجعاً في التفسير وهو أبعد الناس عن رموز الصوفية وتأويلاتهم وبدعهم، وكم من صوفي أبعد في القول ونأى بالتفسير عن أصله، وحمّل المعاني ما لا يطاق.

انتقل المصنف بعد هذا **لأصول الدين** فذكر أن تعلقه بالقرآن من طرفين، إثبات العقائد بإقامة البراهين، والرد على أصناف الكفار، والثاني تعلق الطوائف المختلفة من المسلمين بالقرآن، والاحتجاج لمذاهبها.

ثم ذكر **أصول الفقه** فبين أنه من الأدوات التي تعين على فهم المعاني وترجيح الأقوال، وهي فنون كثيرة كالظاهر والمجمل والمبين والعام والخاص وغير ذلك.

وختم بعلم اللغة والنحو والبيان، وهي علوم لا غنى لمفسر عنها، ولهذا خصها بمقدمات مستقلة.

الباب الخامس: في أسباب الخلاف بين المفسرين، والوجوه التي يرجح بها أقوالهم

ذكر من أسباب الخلاف اثني عشر سبباً، عرضها إجمالاً، وبين أن وجوه الترجيح مثل ذلك العدد، وسردها هي الأخرى إجمالاً.

الباب السادس: في ذكر المفسرين

جعل المصنف بيان حال السلف في التفسير والتكلم في القرآن مدخلاً لهذا الباب، فذكر أولاً أن الأكثرين أجازوا تفسير القرآن، وأن ثلة توقفوا عن الكلام احتياطاً، مستدلين بالآثار الواردة والتي ظاهرها النهي عن ذلك، وذكر أثرين صح نقلهما، مع بيان تأويلهما عند المجيزين.

ثم انتقل للحديث عن طبقات المفسرين، من لدن الصحابة إلى عصره، وذكر من الصحابة من اشتهر بالتفسير كابن عباس، وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهم، ومن طبقة التابعين عدداً من الأعلام كالحسن البصري وسعيد بن جبير ومجاهد وعلقمة وغيرهم.

ثم بين أن عدولاً حملوا التفسير من بعدهم، وأن أناساً انكبُّوا على التأليف في هذا الفن كعبد الرزاق والبخاري وابن جرير الذي جمع أقوال المفسرين، وتبعهم غيرهم من المشرق ومن المغرب، وذكر عدداً من التفاسير المتأخرة وما امتاز به كل تفسير منها.

الباب السابع: في الناسخ والمنسوخ:

عرّف ابن جزي النسخ في اللغة وفي اصطلاح الشرع، وبيّن أوجه النسخ التي وقع في القرآن، فذكر نسخ اللفظ والمعنى، واللفظ دون المعنى، والمعنى دون اللفظ، وبين أن الأخير هو الكثير، واستشهد لكل وجه بمثال، كما بين أن العلماء أدخلوا في النسخ ما ليس بنسخ كالتخصيص والتقييد والاستثناء وغيرها من الذي بينها وبين النسخ فروق ظاهرة.

وأرجأ الحديث على مثل هذه المواضع إلى حينه، وضرب مثلاً واحداً وهو نسخ مسالمة الكفار، والعفو عنهم، والصبر على آذاهم، بالأمر بقتالهم.

الباب الثامن: في جوامع القراءة:

ذكر المصنف في هذا الباب أنواع القراءة المشهورة منها والشاذة، وشروط القراءة الصحيحة، ثم بين أن اختلاف القراء هو على نوعين، أصول وفرش، وتحدث عن كل نوع، وختم الباب ببيان القواعد التي يرجع إليها عند الاختلاف في الأصول.

الباب التاسع: في الوقف:

وهو الباب الذي سبق أن أشرت إليه وقلت أن المصنف هو أول من خص الوقف بباب مستقل في المقدمة، ذكر المصنف في هذا الباب أنواع الوقف، التام والحسن والكاف والقبيح، وعرّف كل نوع، وختم الباب بتنبيه

أشار فيه إلى أن الوقف بمراعاة الإعراب والمعنى جائز استقر عليه العمل، وأخذ به القراء، وأن الأوائل كانوا يراعون الوقوف على رؤوس الآي لحديث أم سلمة وهي تنعت قراءة النبي ﷺ للفاتحة آية آية، يقطع قراءته يقول: «الحمد لله رب العالمين، ثم يقف، الرحمن الرحيم، ثم يقف» [1].

الباب العاشر: في الفصاحة والبلاغة وأدوات البيان:

للفصاحة خمسة شروط، أوردها المصنف في هذا الباب بعبارة موجزة، أتبع ذلك تعريف البلاغة، ليختم الباب بتعريف البيان وأدواته، فذكر أنه وجد في القرآن اثنان وعشرون نوعاً، ذكرها وبين معناها كالمجاز والكناية والالتفات والتجديد وغير ذلك.

الباب الحادي عشر: في إعجاز القرآن وإقامة الدليل على أنه من عند الله عز وجل:

قدم المصنف في هذا الباب عشرة أوجه تثبت إعجاز القرآن، وتقيم الدليل والبرهان على أنه من الباري جل جلاله.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند: ٦/ ٣٠٢، وأبو داود في السنن: (ح٤٠٠١-٤/ ٣٧)، والحاكم في المستدرك: ١/ ٢٣٢ وقال: صحيح على شرط الشيخين.

الباب الثاني عشر: في فضل القرآن:

اقتصر المصنف في هذا الباب على إيراد جملة من الأحاديث والآثار الصحيحة التي تبين فضل قارئ القرآن، وما أعده اللّه له من الأجر والرضوان، وما يلزم القارئ من الحرص على الاستذكار خشية التفصي والنسيان، كما أورد مختارات من الآثار التي تبين فضل بعض السور والآيات. وكان هذا الباب هو خاتمة المقدمة الأولى.

المقدمة الثانية: في تفسير معاني اللغات

افتتح المصنف هذه المقدمة بقوله (نذكر في هذه المقدمة الكلمات التي يكثر دورها في القرآن الكريم، أو تقع في موضعين فأكثر من الأسماء والأفعال والحروف).

وذكر أنه إنما شرع في هذا الصنيع لأمور ثلاثة:

١) أنها أيسر للحفظ.

٢) ليكون الباب كالأصول الجامعة لمعاني التفسير.

٣) الاقتصار، فيستغنى بذكرها هنا عن ذكرها في مواضعها.

وبين أنه رتّب الكلمات ترتيب المعجم معتمداً فاء الكلمة، دون اعتبار للحروف الزائدة، ابتدأ بالهمزة وبمفردة (آية) فـ(أتى) فـ(أبى).. وهكذا، يذكر بعد كل مفردة المعاني التي وردت بها، دون أن يغفل عن ذكر